من مزاعم النحاة والصرفيين في ضوءِ شرحِ ابْنِ عقيلٍ على الألفيَّة " وتوثيق ودراسة "

د/ حمادة عبد الإله حامد

كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة جازان – المملكة العربية السعودية

المُلخَص

يدور البحث حول المزاعم الصرفية التي وردت في شرح ابن عقيل للألفية، ويعد هذا الشرح هو الأشهر، والأكثر انتشارا من غيره من الشروح، وقد أخذ البحث على عاتقه دراسة تلك المزاعم الصرفية التي وردت في الشرح، دراسة وصفية تحليلية توثيقية ، ، مبينا في البدء المقصود بالزعم هنا ، وصاحب كل زعمة ، و موقف ابن عقيل من هذا الرأي، وحجته في ذلك ، ثم يوضح البحث آراء العلماء في تلك الزعمة، متتبعا حجتهم ، مناقشا إياها ، مؤيدا ما عنّ للبحث نجاعة رأيه وقوة حجته، وقد جاء البحث في مقدمة، بينت فيها خطة البحث والدراسات السابقة، ومسائله، وتمهيد ، وفيه أزجيت تعريفا بالمعاني اللغوية لكلمة (زعم) وقصد ابن عقيل بما ساقه من زعم في شرحه ، وثمانية مباحث ، ثم خاتمة ، موضون بها ما توصل إليه الباحث من نتائج ، وثبت بالمصادر والمراجع .

كلمات مفتاحية: زعم ، مزاعم ، شرح ، ابن عقيل ، ألفية ابن مالك ، الصرفيين

مُقَدِمَةُ :

الحمد لله الذي أكْرَمَ من شاءَ بذكرِه، وجعل طلَبَ العلمِ ومدارستَه من أسباب رحمته، وتنزّلِ سكينته، وصلِّ اللهم وسلم وبارك على خير من نطق بالضاد طرّا ، الذي سمح له البيان الأبيّ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا ، وبعد .....

فهذه نظرةٌ بحثيةٌ، دارت في فلَكِ شرْح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك – عليهما رحمة الله – وهو الشرحُ الأشهر للألفية، تتبعتُ فيه الزعمات الصرفية التي أشار إليها ابن عقيل، وأبرزتُ آراءَ العلماء فيها بتعدُّد مشاربهم، مع بيان صاحبِ الزعمة، مرجّحا ما عَنَّ للباحث صحتُه، وقوةُ حجته، ونجاعةُ رأيه.

منهج البحث :

اتبعتُ في ذلك المنهجَ الوصفيَّ التحليلي القائمَ على إحصاءِ المسائلِ وتوثيقها ودراستها من مصادرها ، ناسبًا الزعمةَ لصاحبها، مبيّنا آراء العلماء فيها، وحجةَ كل فريق منهم، وانحيازَ ابن عقيل لأي فريق، وحجته في ذلك، ثم بيان رأي البحث في كل مسألة على حدة .

الدراسات السابقة :

في الحقيقة ، لم أجدْ من الدراسات ما تناولتْ تلك المزاعم الصرفية في شرح ابن عقيل، رغم أني وجدت كتاب (من مزاعم النحاة) [للدكتور/ عبد الجبار فتحي زيدان ـ الجيل العربي ـ الموصل ـ العراق ـ الطبعة الثالثة] ، وفيه أن الكاتب لم يزدْ على مسائل نحوية درسها في ضوء آيات من القرآن الكريم، وأيضا بحث للدكتور علي نجار محمَّد، وهو بعنوان (زعمات النحويين في ضوء شرح ابن عقيل للألفية) ، وبحث أستاذنا الدكتور عوض بن حمد القوزي الأستاذ بجامعة الملك سعود، تحت عنوان : (زعم في كتاب سيبويه)، والأعمال على أهميتها لم تتطرق للمسائل الصرفية التي عرضتُ لها من قريب أو من بعيد، فأثابهم الله بما قدموا للعربية من جهد موفور، وسعي في سبيل اللغة مشكور .

خطة البحث :

جاء البحث في مقدمة وتمهيد وثمانية مباحث، أزجيتها مرتبةً حسب مجيئها في شرح ابن عقيل، وخاتمة .

المقدمة : وفيها ذكرت أهمية البحث ومنهجه وخطته .

التمهيد : وفيه ذكرت المعاني اللغوية لكلمة الزعم، ومن بين ذلك المقصود بالزعم في شرح ابن عقيل .

المبحث الأول : (فعْلٌ) قياس مصدر المعدّى .

المبحث الثاني : أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها .

المبحث الثالث : تركيب (حبذا) بين الاسمية والفعلية .

المبحث الرابع : باب ما لا ينصرف : (أسماء العدد المبنية) .

المبحث الخامس : باب ما لا ينصرف (منع سراويل من الصرف أو صرفها)

المبحث السادس : (باب الإضافة ، لفظ لبي بين المثنى والمقصور)

المبحث السابع : باب الإضافة ، فتح عين (مع) وتسكينها:

المبحث الثامن : (عمل اسم المصدر ، عطاء مصدر أم اسم مصدر)

الخاتمة – نسأل الله حسنها – وفيها النتائج التي توصّل إليها البحث، ثم ثبَتٌ بمصادر البحث ومراجعه، وأردفت ذلك بفهرس لموضوعات البحث.

وبعد، فإني لأدرك مخلصا أن هذه محاولة، أسأل الله أن تتبوّأ مكانها يوما ما في بناء صرح لغوي جِد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

تمهيد :

المعاني اللغوية للزعم :

تنوَّعَ المعنى اللغوي للزعم، فجاءت معانيه مبثوثة في المعاجم على النحو الآتي :

١- الشك في قول القائل، وتكذيبه :

فقد ذكر صاحبُ معجمِ العينِ أن زَعَمَ يَزْعُمُ زَعْماً وزُعْماً، إذا شُكَّ في قوله، فإذا قلت ذَكَرَ؛ فهو أحرى إلى الصواب، وكذا تفسير هذه الآية (هذا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ) سورة الأنعام ١٣٦، ويُقرأ بزُعْمهم، أي: بقولهم الكذب(١)، وقال الأَزهري: الزَّعْمُ إِنما هُوَ فِي الْكَلَامِ، يُقَالُ: أَمر فِيهِ مَزاعِمُ أَي أَمر غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ فِيهِ مُنَازَعَةٌ بعدُ. قَالَ ابْنُ السِّكِّيتِ: وَيُقَالُ للأَمر الَّذِي لَا يَوْثَقُ بِهِ مَزْعَمٌ أَي يَزْعُمُ هذا أَن كذا ويَزْعُمُ هَذَا أَنه كَذَا(٢).

وقد جاء في القاموس المحيط: " الزَّعْمُ، مُثَلَّثَةً: القولُ الحقُّ، والباطلُ، والكَذِبُ، ضِدٌّ، وأكثرُ ما يقالُ فيما يُشكُّ فيه "(٣).

٢- الزعامة :

فزعيمُ القوم: سيّدُهُمْ ورأسُهُمُ الذي يتكلم عنهمْ. زَعُمَ يَزْعُمُ زَعامةً، أي: صار لهم زعيما سيدا. قالت ليلى :

---

(١): كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي ، نشر دار ومكتبة الهلال، مادة زعم، ١/ ٣٦٤.

(٢) لسان العرب مُحَمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ ، نشر دار صادر – بيروت ما دة زعم .

(٣) القاموس المحيط؛ المؤلف: مجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان مادة زعم ، ص ١١١٧ .

حتى إذا رفعَ اللواءَ رأيتَه ...
تحتَ اللواءِ على الخميسِ زعيمَا (٤).

٣- الاعتقاد والظنُّ :

ففي معجمِ اللغةِ العربيةِ المعاصرةِ أن زعَمَ يَزعُم، زَعْمًا، فهو زاعِمٌ، والمفعول مَزْعومٌ

• زعَمتُ الأمرَ سهلاً: اعتقدتُه وظننتُه، وهو من أفعالِ القلوبِ التي تدلّ على الرجحان، يدخلُ على المبتدأ والخبرِ فينصبُهما، وقد يكون المبتدأ صريحًا أو مؤوّلاً من أنّ واسمها وخبرها أو أنْ والفعل والفاعل "زعَمتْ مصلحةُ الأرصاد أنّ الجوّ سيتحسّن- زعَم المسئولون أنهم سيقدّمون تعويضاتٍ لأهالي الضحايا- زعَم أن الوفاء مفقود- {زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا} التغابن من الآية ٧- {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا} " النساءمن الآية ٦٠ في زعمي: في ظنّي (٥).

٤- الكفالة والضمان :

وشاهدُه في ذلك كما ذكر ابن بريّ قَوْلُ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ:

قُلْتُ: كَفِّي لَكِ رَهْنٌ بالرِّضى
... وازْعُمِي يَا هندُ، قَالَتْ: قَدْ وَجَب

وازْعُمِي أَي اضْمَنِي؛ وَقَالَ النَّابِغَةُ يَصِفُ نُوحاً:

نُودِيَ: قُمْ وارْكَبَنْ بأَهْلِكَ إِنَّ
... اللَّهَ مُوفٍ لِلنَّاسِ مَا زَعَمَا

زَعَمَ هُنَا فُسِّرَ بِمَعْنَى ضَمِنَ(٦).

٥- الوعْدُ :

وَيَكُونُ بِمَعْنَى الوعْد، قَالَ عَمْرُو بْنُ شَأْسٍ:

وعاذِلة تَخْشَى الرَّدَى أَن يُصيبَني،
تَرُوحُ وتَغْدُو بالمِلامةِ والقَسَمْ
تَقُولُ: هَلَكْنا، إن هَلكتَ وإنما
... عَلَى اللَّهِ أَرْزاقُ العِباد كَمَا زَعَمْ

وزَعَمَ هُنَا بِمَعْنَى قَالَ وَوَعَدَ (٧)

٦- الْقَوْلِ وَالذِّكْر:

وذلك صدقا كان أو كذبا، كما ورد في حَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - "زعم جبريل" وفي حديث ضمام بن ثعلبة - رضى الله عنه - "زعم رسولك" . وقد أكثرَ سيبويه في كتابه المشهور من قوله: زعمَ الخليل كذا في أشياء يرتضيها سيبويه؛ فمعنى (زعم) في كل هذا: قال " (٨).

(٤) كتاب العين للفراهيدي ، مادة زعم ، والبيت لليلى الأخيلية الأمالي لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سلمان (ت ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ = ١٩٢٦م ، الناشر: دار الكتب المصرية، ١/ ٢٤٨

(٥):معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م ، نشر عالم الكتب مادة زعم

(٦) لسان العرب لابن منظور ، مادة زعم، والبيت الأول لغمر بن أبي ربيعة ، والثاني للنابغة، انظر في ذلك أيضا تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبي الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة من المحققين ، نشر دار الهداية، مادة زعم ، ٣٢/ ٣١٣ .

(٧) السابق نفسه . والبيتان لعمرو بن شأس راجع في ذلك خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب

لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ٩ / ١٣٢

(٨)المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (شرح النووي على مسلم) لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت - الطبعة: الثانية، ١٣٩٢، ١ / ٤٥.

هذا، وإن كان للزَّعْم كل هذه المعاني التي يدور في فلكها وتنْضَوِي تحته، كلٌّ حسْبَ السياق؛ فإننا واجدون أن مادة الزعم في بحثنا تدور حول معنيين اثنين، أولهما : الزعم بمعنى القول، كما ورد في حديث النبي — ﷺ — :" زعم رسولك " الذي أوردناه آنفا . وثانيهما : الزعْم بمعنى الظنِّ والاعتقادِ؛ وذلك حين يتوهمُ القائل أو يظن أنه على صواب، بينما خالف الإجماع، أو توهَّمَ في النقل.

والحقيقةُ أن ابنَ عقيلٍ قد التزمَ أدب العلماءِ الأجلاءِ في الخلاف؛ فلم يجرّج من خالفه، أو يتطاولْ عليه، غير أنه حينًا يصفُ الرأيَ بالفساد ، أو غيرِ سديد؛ تدليلا منه على غلط هذا الرأي ، وسوف يتبدَّى لنا ذلك جليا لدى دراسة تلك الزعمات مشفوعًا بمناسبته .

المبحث الأول : مسألة (فعْل) قياس مصدر المعدّى:

ساق ابن عقيل — رحمه الله — قول ابن مالك :

"فَعْلٌ" قياسُ مصدرِ المعدَّى ... من ذي ثلاثةٍ؛ كردَّ ردّا

ثم قال : "الفعل الثلاثي يجيء مصدره على فعْل قياسا مطردا، نصَّ على ذلك سيبويه في مواضع؛ فتقول ردَّ ردًّا، وضرَبَ ضرْبًا، وفهِمَ فهْمًا، وزعم بعضهم أنه لا ينقاس ، وهو غيرُ سديدٍ" (٩) .

دراسة المسألة :

ذكر الصّبّان في حاشيته على شرح الأشموني في باب أبنية المصادر أن فَعْلَ بفتح الفاء وإسكان العين (قياسُ مصدرِ المعدّى من ذي ثلاثةٍ)، سواءٌ كان مفتوحَ العينِ، كردّ ردّا وأكلَ اكلًا وضرَبَ ضربا، أو مكسورَها، ك (فهِم) فهما وأمِن أمنا ، وشرِبَ شرْبا ، ولقِم لقما(١٠)، ثم أشار إلى أن المراد بالقياس على هذا (أنه إذا ورد شيء، ولم يُعلم كيف تكلموا بمصدره؛ فإنك تقيسُه على هذا، لا أنك تقيسُ مع وجودِ السماع. قال ذلك سيبويه والأخفش) (١١).

وقد فَصَّلَ ذلك خالد الأزهري في شرح التصريح، حين أشار إلى أن فعَلَ المفتوحَ العينِ يشمل الصحيحَ، والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعفَ والمهموزَ، كالأكْلِ مصدر أكَلَ والصحيح نحو : الضَّرْب مصدرُ ضَرَبَ والمضاعف نحو الردّ مصدر ردَّ، ومعتل الفاء كالوعْدِ مصدر وَعَد ... وهكذا (١٢).

ثم ذكرَ فعِل المكسورَ العينِ المتعدي كذلك ، نحو الفهْمِ مصدر فهِم ومهموز الفاء، نحو الأمْن مصدر أمِنَ ... وأطلق ذلك تبعا لسيبويه والأخفش ، بينما قيّده ابن مالك في التسهيل بأن يُفهم عملا بالفمِ، نحو : شرِبَ شربًا، ولقِم لقمًا(١٣).

صاحبُ الزعمة :

وينظر هذا أيضا في حاشية الخضري على ابن عقيل ـ دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي)، ١ / ١٢٦ .

(٩) شرح ابن عقيل ، قاض القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، دار مصر للطباعة ، ط ٢٠ سنة ١٤٠٠ = ١٩٨٠م، ص ٣ / ١٢٣ .

(١٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني ، محمد علي الصبان ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ومعه شرح شواهد العيني ، المكتبة التوفيقية ٢ / ٣٤٧ .

(١١) حاشية الصبا ٢/ ٣٤٧ .

(١٢) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م ، ص ٢ / ٢٦ .

(١٣) شرح التصريح ٢/ ٢٦ .

ذكر السيوطي في همعه أن فعَل بفتح العين وفعِل بكسر العين حال كونهما متعديين، يطَّردُ لهما فعْلٌ في مصدرهما ، نحو ضرب ضرْبًا ووعَدَ وعدًا ، ورئِمتْ الدابَّةُ ولدَها رأْمًا أحبَّتْه، وشرَط ابنُ مالك لفعِل المكسور (أن يُفهم عملا بالفم، كلقِم لقمًا وبلِع بلعًا، ثمَّ ألمع إلى أن (ابن جُودي، خلف بن فتح) منعَ قياسَهما، أي مصدر فعْل؛ فقال : (لا تُدرك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسماع، فلا يُقاس على فعْل ولو عدمَ السماعُ) (١٤).

أما ابنُ عقيل، فقد رفضَ هذا الرأي، ووصفَه بأنه غيرُ سديدٍ (١٥). والذي عليه البحث أن مصدر فعَل بفتح العين وكسرها منقاسٌ إنْ عدمَ القياس، ويؤيد ذلك- أيضا - ما ذكره صاحب المغني في معرضِ قولِ الله تعالى : " ولله عَلَى النَّاسِ حِجُّ البَيْتِ " آل عمران من الآية ٩٧ أنَّ (حفص وحمزة والكسائي وأبو حفص وخلف العاشر) قرأوا (حِجّ) بكسر الحاء وهي لغة (نجْد)، وقرأ الباقون (حَجُّ) بفتح الحاء، وهي لغةُ الحجاز وأهلُ العالية وأسد)

وهما مصدران ل (حَجّ) يحُجُّ، والفتح هو المصدر القياسي(١٦).

وفي قوله تعالى: " ولَوْلا دِفَاعُ اللهِ النَّاسَ " سورة الحج من الآية٤٠، قرأ نافع وأبو جعفر ويعقوب دفاع بكسر الدال على أنها مصدر دافع نحو قاتل قتالا، وقرأ الباقون (دفع) بفتح الدال، وإسكان الفاء من غير ألف على أنها مصدر (دفع يدفع) نحو دفع يدفع (١٧). وعلى هذا فمصدر فعل بكسر العين أو فتحها هو (فعْل)، ويقاس عليه غيره حال انعدام السماع، (والقول بأن مصادر الثلاثي غير المزيد لا تنقاس ليس بصحيح، بل لها مصادر منقاسة، ذكرها النحويون) (١٨).

المبحث الثاني : مسألة أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها :

ذكَرَ ابنُ عقيل قولَ ابنِ مالك :

ونابَ نقلًا عنْهُ ذو "فعيل" نحْو فتاةٍ أو فتى كحيلْ

ثم عقّب على ذلك بقوله :

(ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه، نحو مررتُ برجلٍ جريحٍ وامرأةٍ جريحٍ، وفتاةٍ كحيل، وفتى كحيلٍ، وامرأةٍ قتيلٍ ورجلٍ قتيلٍ، فناب جريحٌ وكحيلٌ وقتيلٌ عن مجروح ومكحول ومقتول، ولا ينقاس ذلك في شيء، بل يقتصر على السماع، وهذا معنى قوله : (ونابَ نقلًا عنْه ذو فعيل)، وزعم ابنُ المصنف أن نيابة "فعيل" عن مفعول كثيرة، وليست مقيسة بالإجماع، وفي دعواه الإجماعَ على ذلك نظرٌ؛ فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة "فعيل" عن "مفعول" : (وليس مقيسًا خلافا لبعضهم) (١٩) ثمَّ أضاف ابن عقيل تفسيرَ ما أورده، فقال : (وزعم بعضهم أنه مقيسٌ

(١٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية، ٦/ ٤٨ .

(١٥) شرح ابن عقيل ٣/ ١٢٣.

(١٦) المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة للدكتور محمد سالم محيسن، دار الجيل ، بيروت، لبنان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ = ١٩٩٨م ص ١ / ٣٥٢ وانظر أيضا النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبي الخير بن الجزري محمد بن محمد بن يوسف (ت ٨٣٣هـ) تحقيق علي محمد الصباع (ت ١٣٨٠ هـ) ص ٣ / ١١ .

(١٧) المغنى في توجيه القراءات العشر ١/ ٢٦٦.

(١٨) الكليات لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الجنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش، ومحمد المصري، نشر دار الرسالة، بيروت ص١ / ١٠٤٧.

(١٩)شرح ابن عقيل ٣/ ١٣٨ .

في كل فعلٍ ليس له فعيلٌ بمعنى فاعل، كجريح فإن كان للفعلِ فعيلٌ بمعنى فاعل؛ لم يجزْ قياسا كعليم في باب التذكير والتأنيث، وصوّغُ فعيل بمعنى مفعولٍ على كثرته غيرُ مقيس، فجَزمَ بأصح القولين، كما جَزَمَ به هنا، وهذا لا يَقتضي نفيَ الخلافِ) (٢٠) .

ثم تلمّس ابن عقيل العذرَ لابن المصنف فيما قاله بكثرة نيابة فعيلٍ عن مفعولٍ، وزعْمِهِ أنها ليست مقيسة إجماعا، فقال ابن عقيل : (وقد يُعتذر عن ابن المصنف بأنه ادّعى الإجماعَ على أن فعيلا لا ينوب عن مفعول بمعنى نيابة مطلقة، أي كل فعْلٍ وهو كذلك بناء على ما ذكره والده في شرح التسهيل من أن القائلَ بقياسه يخصُّهُ بالفعل الذي ليس له فعيلٌ بمعنى فاعل) (٢١).

ومن هنا، فإن ابن مالك نصَّ على الخلاف، وقال في شرْحهِ : وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، فقيَّدَ في الشرحِ وأطلقَ في الأصلِ(٢٢).

وقد أرجعَ أيضا ابن هشام نيابة فعيل عن مفعول للسماع؛ إذ قال في أوضح المسالك : "وقد ينوب "فعيل" عن "مفعول"؛ كـ"دهين"، و"كحيل"، و"جريج"، و"طريح"، ومرجعه إلى السماع؛ وقيل: ينقاس فيما ليس له "فعيل" بمعنى "فاعل"؛ نحو: قدر ورحم؛ لقولهم: قدير ورحيم " (٢٣).

وهو نفس ما ذهب إليه الأزهري في شرح التصريح؛ إذ أورد في شرحه قوله : " ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل، كـ: قتيل، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل، نحو قدَر، بفتح الدال، ورحِم بكسر الحاء، كقولهم: قدير ورحيم بمعنى قادرٍ وراحمٍ. وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو: عقدت العسل فهو عقيد، وأعله المرض فهو عليل، أي: معقد ومعل" (٢٤).

ويؤيد ذلك أيضا الرّضِيّ؛ حيث أفاد أن "بناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس" (٢٥).

هذا، والنيابةُ هنا التي عناها ابنُ عقيلٍ في تعقيبه أنها نيابةُ دلالةٍ لا عملٍ، فنقول هذه فتاة كحيل بمعنى مكحولٍ في المعنى، وقد أيَّد ذلك الدماميني؛ وابن يعيش، وصاحب الهمع، حيث قال الأخير : " ولا يعملُ كعمل اسم المفعول ما جاء بمعناه من فعَلَ وفعل وفعيل كذبح وقنَص وقتيل، فلا يقال: مررتُ برجلٍ كحيلٍ عينُه ولا قتيلٍ أبوه، على عكس ما ارتأى ابن عصفور الذي أجاز ذلك ؛

---

(٢٠) شرح ابن عقيل٣/ ١٣٨.

(٢١) شرح ابن عقيل ٣/ ١٣٨ .

(٢٢) شرح التسهيل لابن مالك ، مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور مُحَمَّد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م ، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ٢ / ٨٧١ .

(٢٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)
تحقيق يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعي، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ٣/ ٢١٧

(٢٤): شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو
لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م، نشر دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان ٢/ ٤٤.

(٢٥)شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣هـ)، لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ) تحقيق وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة مُحَمَّد نور الحسن، ومُحَمَّد الزفزاف ، ومُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥، ٢/ ١٤٢. .

وأيَّده في ذلك ابن حيّان، قال أبو حيان: "ويحتاج في منع ذلك أو إجازته إلى نقلٍ صحيحٍ عن العرب"(٢٦) .

مما سبق يتبين أن صاحبي الزعمة ابن عصفور وأبو حيّان اللذانِ رأيا أن (فعيل) تنوب عن (مفعول) في عملها، غير أنهما لم يشيرا إلى أن الأمر مقيسٌ في نيابة فعيل عن مفعول في دلالتها، واكتفيا بالحديث عن نيابتها عملا فيما بعدها.

غير أن الباحثَ يرى أن البصريين في ذلك خالفوا أصلَهم في القياس على الكثير وترْكِ القليلِ، وذلك في مسائلَ متعددةٍ من مسائلِ النحو. فنراهم تارةً يمتنعون عن القياس على الكثير، وتارةً يقيسون على المثال الواحد، وقد أشار لذلك أيضا الدكتور أحمد مختار عمر، ومثّل لذلك باعترافهم بأن وقوعَ المصدرِ حالًا وصفةً كثيرٌ، ومع ذلك فهم يقصرونه على السماع . ومن ذلك أيضا اعترافهم بأن "فعيل" بمعنى "مفعول" كثير في لسان العرب وقولهم: إنه مع كثرته لم يُقسْ عليه بإجماع(٢٧) .

المبحث الثالث : مسألة تركيب (حبّذا) بين الاسمية والفعلية :

يقول ابن مالك :

ومثْلُ نعْمَ حبَّذا الفاعلُ ذا وإن تُرِدْ ذمًا فقل لا حبَّذا

قال ابن عقيل معقّبًا : (يُقالُ في المدح حبَّذا زيدٌ، وفي الذمِّ لا حبَّذا زيدٌ، كقوله:

ألا حبَّذا أهلُ المِلا غيرَ أنَّه إذا ذكرتْ ميّ فلا حبَّذا هِيَا(٢٨)

واختُلف في تركيب (حبذا)، فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف، أن (حبّ) فعل و(ذا) فاعلها، وزعم ابن خروف أن ما ذكره مذهبُ سيبويه وأن من نقلَ عنه غيره؛ فقد أخطأ عليه، واختاره المصنفُ إلى أن حبَّ فعل ماض وذا فاعله، وأما المخصوص، فيجوز أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وجوّز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، وتقديره هو زيد الممدوح، واختاره المصنف) (٢٩).

دراسة المسألة :

زعم الخليل – رحمه الله – أن حبَّذا بمنزلةِ حبّ الشيء، ولكن ذا و"حبّ" بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، نحو "لولا"، وهو اسم مرفوع، كما تقول : يا ابنَ عم، فالعمُ مجرور، ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا، ولا تقول

(٢٦) راجع في ذلك حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، أبي العرفان مُحَمَّد بن علي الصبّان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ٢ / ٤٧٧ وراجع أيضا شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُحَمَّد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م ، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ٣/ ٢٩٩.

(٢٧)البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر ، الطبعة الثامنة ٢٠٠٣ نشر عالم الكتب ١ / ١٤١.

(٢٨) البيت من الطويل، وهو لكنزة أم شملة المنقري قالتها في مية صاحبة ذي الرمة، انظر شرح الكافية ٢/ ١١١٦، وانظر أيضا خزانة الأدب ١/ ٥٢ . .

(٢٩) شرح ابن عقيل ٣/ ١٧٠ ، وانظر أيضا شرح الكافية الشافية لابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى، نشر جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ١/ ١٦٢ .

حبذه، لأنه صار مع حبّ على ما ذكرت لك، وصار للمذكر هو اللازم؛ لأنه كالمثل(٣٠).

وذهب المبرّد في مقتضبِه أنَّ (حبَّذا) اسمٌ مبهمٌ يقعُ على كل شيء؛ فإنما هو حبّ هذا مثل قولك كرُم هذا، ثم جُعلتْ حبّ وذا اسما واحدا، فصار مبتدأ ولزمَ طريقةً واحدةً على ما وُصفَ لك في نعْم، فتقول حبَّذا عبد الله، وحبَّذا أمةُ الله، ولا يجوز حبّذه؛ لأنها جُعلا اسما واحدا في معنى المدح، فانتقلا عما كانا عليه قبلِ التسمية(٣١)، وأيّد ذلك أيضا ابن السراج معللا أنها صارتْ بمنزلةِ اسمٍ واحد؛ كونها كالمثل : "كما يكون ذلك في الأمثال، نحو : " أطِرِّى ؛ فإنكِ ناعلةٌ " (٣٢) فأنت تقول ذلك للرجل والمرأة؛ لأنك تريد إذا خاطبت رجلا : أنت عندي التي قيل لها ذلك " وكذلك جميع الأمثال، إنما تُحكَى ألفاظُها، كما جرتْ وقتما جرتْ " (٣٣).

وهناك من النحاةِ من يرى أن الذي أحوجَ إلى جعلِ (حبّ) مع (ذا) اسمًا واحدًا هو " تخفيفُ اللفظِ؛ لأنهمْ إذا قدَّروها بمنزلةِ شيءٍ استغنَوْا عنْ تثنيةِ (ذا) وتأنيثِه؛ فلهذا جُعلا شيئًا واحدًا، فإن قالَ قائلٌ : فلمَ صارَ لفظُ التذكيرِ أولى من التأنيثِ ؟ قيلَ لهُ : لأنَّ المذكرَ قبلَ المؤنثِ، وهو كالأصلِ لهُ، فلمَّا أرادوا تركيبَ حرفِ اسمٍ؛ كان تركيبهُ مع المذكرِ السابقِ للمؤنثِ أولى من المؤنثِ"(٣٤)

كما علل تغليب الاسمية على (حبَّذا) دونَ الفعليةِ لسببينِ :

أولهما : أن في الأسماء ما جعلا بمنزلة اسم واحد" فوجب أن يحملا (حبذا) على حكم الاسمية؛ لوجود النظير في الأسماء ولم يجر عملهما على الفعل لعدم النظير . وثانيهما : أن الاسم أقوى من الفعل، فلو جعلا شيئا واحدا؛ وجب أن يغلب عليهما الاسمية لقوة الاسم وضعف الفعل، فإذا وجب هذا جاز أن تقول : حبذا زيد، فتجعل (حبذا) مبتدأ وزيد خبره" (٣٥)

وذهب إلى ذلك — أيضا – ابنُ جنّي في لُمَعِهِ؛ إذ قالَ في (حبَّذا زيد) : " حبذا في موضعِ اسمٍ مرفوعٍ بالابتداءِ وزيدٌ في موضعِ خبرِه، وحقيقةُ القول أن الأصل فيها (حبُبَ) ك (كرم) فأسكنت الباء، وأدغمت في الثانية و (ذا) مرفوع "(٣٦)

(٣٠) الكتاب لسيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق عبد السلام مُحَمَّد هارون، الطبعة الثالثة، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة ، عام ١٩٨٨م ٣ / ١٨٠

(٣١) المقتضب للمبرد ، مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبي العباس ، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، نشر عالم الكتب، بيروت ٢ / ١٤٥ .

(٣٢) في اللسان: هذا المثل يقال في جلادة الرجل ومعناه أي: اركب الأمر الشديد فإنك قوي عليه، وأصل هذا أن رجلا قاله لراعية له، كانت ترعى في السهولة وتترك الحزونة فقال لها: "أطري" أي: خذي في أطرار الوادي، وهي نواحيه فإنك ناعلة، أي: فإن عليك نعلين، انظر اللسان ٤/ ٥٠٠ (طرر)، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٩٦ ، .

(٣٣) الأصول في النحو لابن السراج، أبي بكر مُحَمَّد بن السرى بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق عبد الحسين افتلي، نشر مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت ١١٨٥ . .

(٣٤) علل النحو ، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبي الحسن بن بن الوراق ت (٣٨١ هـ) ، تحقيق محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، الطبعة الأولى ١٩٩٩م = ١٤٤٠ هـ ، نشر مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية ١ / ٢٩٦ . .

(٣٥) علل النحو ١/ ٣٩٧ . .

(٣٦) اللمع لابن جني ، أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق فائز فارس، نشر دار الكتب الثقافية، الكويت ١/ ١٤٣ ، وانظر أيضا كتاب المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف

هذا، ومعنى حبّ أي صار محبوبا جدا، وفيه لغتان فتح الحاء وضمها، "وعليه روي قوله : وحبّ بها مقتولة حين تقتل، وأصله حبب وهو مسند إلى اسم الإشارة، إلا أنهما جريا مجري الأمثال التي لا تغير، فلم يضم أول الفعل، ولا وضع موضع ذا غيره من أسماء الإشارة، بل التزمت فيهما طريقة واحدة. وهذا الاسم في مثل إبهام الضمير في (نعْم) " (٣٧) .

مما سبق يتبدى للبحث أن الوارد في ماهية (حبذا) اختلاف الصرفيين على ثلاثة أقوال :

أولها : أن (حبّ) فعل ماض، وأصله (حبُبَ) نحو كرُم وظرُف؛ لأن اسم الفاعل منه حبيب، وهو لازم، وبالتالي فهو غير مركب وفاعله (ذا) والاسم المرتفع بعده كالمرتفع بعد فاعل (نعْم) في الوجهين، إلا أنه لا يجوز تقديمه هنا على (حبذا)؛ لأن (حبذا) صارت كالحرف المثبت لمعنى في غيره، فيكون له صدر الكلام، وهذا هو الأصل(٣٨)

وهذا الرأي ذهب إليه سيبويه وأبو علي الفارسي وابن برهان وابن خروف، أما القول الثاني، فيرى " أنّ حبَّ ركبت مع (ذا) وصارا في تقدير اسم مرفوع بالابتداء، وزيد خبره، وتقديره المقرّب إلى القلب زيد، وحجة أصحاب هذا الرأي حسن ندائه، كقولهم : " يا حبَّذا جبلُ الريَّانِ من جبلٍ " و " يا حبَّذا القمراءُ " وكقولهم (ما أحيبذه) فصغروه تصغير المفرد، وبأنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث وبأنه لا يحذف ويضمر في الفعل، كما في فعل في (نعْم)" (٣٩)

تفنيد هذا الرأي :

يرى الباحثُ أنَّ هذا الرأيَ مردودٌ؛ وعلةُ ذلكَ في رأيِ الباحثِ أن المنادَى محذوفٌ تقديرُه يا قومِ، كما قالوا (ألا يا اسْلمي) فأدخلوها على الفعلِ، وكذا قوله تعالى :" قالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يعْلَمُونَ" سورة يس ٢٦ ، فأدخلوها على الحرفِ، فإنه قد يُنبّهُ ب (يا) النداء غير المذكور؛ فيليها حرف أو فعل " وأما المنع من تثنيته وجمعه فلما يذكر بعْد، وأما قولهم ما أحيبذه فمن الشذوذ الذي لا يستدل به على أصل "(٤٠)

لأبي عثمان المازني، الطبعة الأولى ١٩٥٤ م ، نشر دار إحياء التراث القديم ١ / ٢٤٠ .

(٣٧) السابق ١/ ٢٤٠ وراجع أيضا الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لعبد الرحمن بن مُحَّد بن عبد الله الأنصاري أبي البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤م ، نشر المكتبة العصرية ١ / ٦٧ وراجع أيضا اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق عبد الإله النبهان، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م، نشر دار الفكر، دمشق . . .

(٣٨) اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، مُحَّد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجدامي، أبي عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ) ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤م ، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ١ / ٤١٥ ، وراجع مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبي مُحَّد جمال الدين بن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك، ومُحَّد على حمد الله، الطبعة السادسة ١٩٨٥ م، نشر دار الفكر، دمشق ١/ ٧٢٥ ، . . .

(٣٩) اللباب في علل الإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق عبد الله النبهان، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م ، نشر دار الفكر، دمشق ١ / ١٩٠ ، وانظر أيضا شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، نشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ١ / ١٦٢. .

(٤٠) اللباب في علل الإعراب للعكبري ١/ ١٩٠ .

وأما الرأي الثالث، فقد جعل التركيب كالفعل وزيد مرتفع به .

المبحث الرابع : باب ما لا ينصرف : مسألة (أسماء العدد المبنية)

ذكر ابن عقيل قول ابن مالك :

ومنع عدلٍ مع وصفٍ مُعتبَر في لفظِ مثْنى وثُلاثِ وأُخَر
ووزنُ مَثْنى وثُلاثِ كهُما من واحدٍ لأربعٍ فليُعْلَما

ثم عقّب على ذلك بقوله :

مما يُمنع صرفُ الاسمِ العدلِ والصفةِ، وذلك في أسماء العدد المبنية على فعال ومفْعَل كثلاث ومثنى، فثلاث معدولة عن ثلاثة ثلاثة ومثنى معدولة عن اثنين اثنين، فتقول : جاء القوم ثُلاث ثُلاث أي ثلاثة ثلاثة، ومثنى معدولة عن اثنين اثنين، فتقول : جاء القوم ثُلاث أي ثلاثة ثلاثة، ومَثنى مَثنى، أي اثنين اثنين، وسمع استعمال هذين الوزنين، أعني فُعال ومَفْعَل من واحد واثنين وثلاثة وأربعة، نحو أُحاد ومَوْحَد، وثُناء ومَثْنى ومَثْنى وثُلاث ومَثْلث ورُباع ومَربع، وسُمع أيضا خمسةٌ وعشرةٌ، نحو خُماس ومَخْمس، وعُشار ومَعْشَر، وزَعمَ بعضهم أنه سُمع أيضا في ستة وسبعة وثمانية وتسعة، نحو: سُداس ومَسدس وسُباع ومَسبع وثُمان ومَثمن وتُساع ومَتسع(٤١)" .

دراسة المسألة :

ذكر النحاة أنه ما وازن مثنى وثلاث من المعدول من واحد إلى أربع، فهو مثلها في امتناعه من الصرف للعدل والوصف، فنحن نقول : مررت بقوم موحد وأحاد ومثنى وثناء، ومثلث وثلاث ومربع ورباع، فهذه ألفاظ ثمانية متفق على سماعها، "" قال في شرح الكافية : وروي عن بعض العرب : (مخمس وعشار ومعشر) ولم يرد غير ذلك، وظاهر كلامه في التسهيل أنه قد سمع خماس أيضا" (٤٢)

وذكر سيبويه " أن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع بمنزلة أخر، إنما حدّه واحدا واحدا، واثنين اثنين، فجاء محدودا عن وجهه، فترك صرفه، قلت فتصرفه في النكرة ؟ قال لا ، لأنه نكرة يوصف به نكرة، وقال لي : قال أبو عمرو : أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع صفة، كأنك قلت أولي أجنحة اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة "(٤٣) ثم أورد ما يؤيد رأي أبي عمرو فساق قول ساعدة بن جؤية :

وعاودني ديني فبتّ كأنما خِلالَ ضلوعِ الصدر شرعٌ ممدَّدُ

ثم قال :

ولكنما أهلي بوادٍ أنيسُه
ذئابٌ تبغّى الناس مثنى وموحدُ(٤٤)

أما صاحبُ عِللِ النحو ، فقد ذكرَ أن العدْلَ عن اللفظ والمعنى في هذه الألفاظ قام مقام علتين، و" الدليل على أنه عدل عن معناه، أنه لا يستعمل في موضع ما يستعمل فيه الأعدادُ غير المعدولة، ألا ترى أنك تقول : جاءني اثنان وثلاثة، ولا يجوز أن تقول : جاءني مَثنى وثُلاث،

(٤١) شرح ابن عقيل ٣ / ٣٢٦ . .

(٤٢) راجع شرح التسهيل ١ / ٣١٧ ، وانظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، أبي محمّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٥٤٩ هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨ م ، نشر دار الفكر العربي ٢ / ١١٩٦ . .

(٤٣) الكتاب لسيبويه ٣/ ٣٢٥ وراجع أيضا اللمع لابن جني ١ / ١٥٦ . .

(٤٤) البيتان لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج،مكتبة دار العروبة، ١١٦٦؛ والكتاب ٣/ ٢٢٦ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٦، والجنى الداني ١/ ٦١٩؛ واللمع ١/ ١٥٦، والمقتضب ٣/ ٣٨١. . .

حتى تُقدّم قبله جمعا، لأنه جُعل بيانا لترتيب الفعل، فإذا قال قائل : جاءني القوم مثنى؛ فقد أخبرنا أن ترتيب مجيئهم قد وقع اثنين اثنين، وإنما الأعداد نفسها، فإنما الأغراضُ فيها الأخبار عن مقدار المعدود دون غيره، فقد بان بما ذكرنا اختلافهما في المعنى، فلذلك جاز أن تقوم مقام العلة مقام علتين لإيجاب حكمين مختلفين"(٤٥).

ثم ساق وجها آخر، وهو "أن الظاهر أن تكون هذه الأعداد معدولةٌ عن المؤنث فإذا كان المعدول عن المؤنث الذي لا هاء فيه؛ كان أخفّ؛ فصار معنى التأنيث الذي فيها مع الصفة علتين، فلذلك لم ينصرف "(٤٦).

غير أنه من النحاة من رأى صرف هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء، فمتى صارت الصفة اسما فقد زالت عنها الصفة، قال الفراء : " تقول العرب : ادخلوا ثلاث ثلاث، وثلاثا ثلاثا"(٤٧) .

لقد رأى الفراء أن هذه الألفاظ منعت من الصرف للعدل والتعريف بنية (أل) وأنه يجوز جعلها نكرة، ويذهب بها مذهب الأسماء المنصرفة بمعنى" أنها تصرف بناء على كونها أسماء نكرات، وأنها في حالة المنع معارف، ورُدّ قول الفراء بمجيئها أحوالا وصفات للنكرات (٤٨)"

أصحاب هذا الزعم :

لقد اختلف النحاة في هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع "على ثلاثة مذاهب، أحدها : لا، وعليه البصريون؛ لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب، والثاني : نعم، وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه، والثالث : يقاس على ما سمع من فُعال لكثرته دون مَفْعَل لقلته(٤٩)"

قال أبو حيان : الصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة على نحو ما حكي ذلك أبو عمرو الشيباني وغيره(٥٠).

وحكى البنَاءين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ(٥١).

المبحث الخامس : ما لا ينصرف، مسألة (منع سراويل من الصرف أو صرفها)

يقول ابن مالك :

ولسراويل بهذا الجمع شبه اقتضى عموم المنع

وقد علّق على ذلك ابن عقيل بقوله :

يعني أن سراويل لما كانت صيغته كصيغة منتهى الجموع؛ امتنع من الصرف لشبهه به، وزعم بعضهم أنه يجوز فيه الصرف "(٥٢).

دراسة المسألة :

سراويل كلمةٌ مفردةٌ أعجمية "يُراد بها: الإزار المفرد، وهي اسم مؤنث في جميع استعمالاتها؛ تقول: هذه

(٤٥) علل النحو لابن الوراق ١/ ٤٦٢ . .

(٤٦) علل النحو ١/ ٤٦٢ . .

(٤٧) توضيح المقاصد ٢ / ١١٩٦ ، وراجع أيضا الأصول لابن السراج ٢ / ٨٣ وشرح الأشموني لألفية ابن مالك، علي بن مُحَمَّد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ٣ / ١٤٤ ، وأيضا اللمع لابن جني ١ / ١٥٦ . .

(٤٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣/ ٣٥٣. .

(٤٩) همع الهوامع ١ / ٩٩ .

(٥٠) المدارس النحوية، شوقي ضيف (ت ١٤٢٦ هـ)، نشر دار المعارف ١/ ٣٢٦ ، وانظر أيضا همع الهوامع ١ / ٩٩ ، وتوضيح المقاصد ٢ / ١١٩٦ .

(٥١) راجع شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٣/ ١٤٤ ، واللمع لابن جني ٣/ ١٤٤ .

(٥٢) شرح ابن عقيل ٣ / ٣٢٨ . .

سراويلُ قصيرةٌ لبِسها السباح(٥٣) وفي تهذيب اللغة "وإذا قالوا سراويل أنّثُوا(٥٤)" وقد أورد الحريري أنهم جمعوها على سراويلات من قبيل جمع المؤنث لأنها مؤنثة في بعض اللغات(٥٥) .

وقد جاءت على وزن مفاعيل، فمُنعت من الصرف لمجيئها شبيهةً بالجمع في الصيغ المعتبرة، فقد أشبهت مفاعيل الجمعية.

ومن المعروف أن صيغتَي مفاعل ومفاعيل لا تأتيان في كلام العرب إلا جمْعا، وما وازنهما من الصيغ مُنع من الصرف وإن كان فاقدًا للجمعية، لكن ذلك بشروط ثلاثة، ساقها النحاة، وذكرها المرادي في توضيح المقاصد، وهي : " الأول : ألا تكون ألفُه عوضا عن إحدى ياءي النسب تحقيقا نحو : يَمَان وشَآم؛ فإن أصلها يمني وشامي، فحذفت إحدى الياءين وعوّض منها الألف أو تقديرا نحو : تهام وثمان؛ فإن ألفهما موجودة قبلُ، فكأنهما نسبوا إلى فعَل أو فعْل ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا الألف ، فهذه الألفاظ مصروفة، وإن كانت على وزن مفاعيل؛ لأن ألفها عوض ففارقت الجمع بذلك.

الثاني : ألا تكون كسرة ما يلي الألف عارضة، نحو توان وتدان؛ لأن وزنهما في الأصل تفاعُل بالضم؛ فجعل مكان الضم كسرة لتصح الياء، فهذا أيضا منصرف؛ لأنه خالف الجمع بعروض الكسرة .

الثالث : ألا يكون بعد الكسرة ياء مشددة عارضة، نحو حواريّ– وهو الناصر– وظفاريّ؛ فإن ياء النسب في ذلك مقدرة الانفصال " (٥٦)

أما سيبويه، فيرى أن سراويل أشبه من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة ولم يكن له نظير في الأسماء ، وإن حقرتها اسم رجل؛ فلا تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل(٥٧) .

ونقل عن المبرد أيضا أن سراويل لا تصرف ؛ "لأنها وقعت على مثال من العربية لا يدخله الصرف، نحو قناديل ودهاليز، فَكَانَت لما دَخلهَا الْإِعْرَاب كالعربية فَهَذَا جملَة القَوْل في الأعجمي الْوَاقِع على الْجِنْس، والمخصوص بِهِ الْوَاحِد للعلامة" (٥٨)؛ وقال المرادي : قلت: "مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف، وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح"(٥٩). وذكر يونس أن " من العرب من يقول في تصغير سَرَاويل: سُرَيِّيلات اعتقادا منه أنها جمع سِرْوَالة، لأن هذه الصيغة مختصة بالجمع، فجعل كل قطعة منها سِرْوَالَة، قال : عَلَيْهِ مِن

(٥٣) النحو الوافي عباس حسن (١٣٩٨ هـ) ، الطبعة الخامسة عشرة، نشر دار المعارف ٤ / ٢١٢ . . .

(٥٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي النصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣ هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ = ١٩٧٨ م دار العلم للملايين، بيروت ٥/ ١٧٢٩ .

(٥٥)درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي بن مُحَمَّد بن عثمان، أبي مُحَمَّد الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، تحقيق عرفات مطرجي ، الطبعة الأولى، ١٤١٨=١٩٩٩ هـ. ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١/ ٢٣٣

(٥٦) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/ ١٢٠٠ .

(٥٧) الكتاب ٣/ ٣٢٩.

(٥٨) المقتضب للمبرّد ٣/ ٣٢٦ وانظر اللباب في علل الإعراب ١/ ٥٠٤ . .

(٥٩) راجع شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/ ١٥١ وهمع الهوامع ١ / ٩٦

اللُّؤمِ سِرْوَالةٌ ومن جعلها مفرداً – وهو الأولى – قال: سُرَيِّيل أو سُرَيْويل"(٦٠) .

والحقيقة أن هناك خلطا وتوهما وقعا في نقل رأي سيبويه في صرف سراويل حالة كونها نكرة؛ فعلي حين نسب صاحبا الهمع وشرح المفصل لسيبويه أن (سراويل) مُفْرد أعجمي لَا يصرف معرفَة وَلَا نكرَة لشبهه من كلامهم ما لا ينصرف "(٦١)، نجد أن صاحبَ الأصول في النحو، وشرح الأشموني نقلا أن سيبويه يصرف سراويل حالة كونها نكرة؛ يقول صاحب الأصول : : "سَراويلُ واحدٌ أعرب وهو أعجمي وأشبه من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرةٍ، فهو مصروفٌ في النكرة، وإن سميت به لم تصرفه، وإن حقَّرْته اسم رجلٍ لم تصرفه"(٦٢) ويقول الأشموني " قال المرادي: قلت: "مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله، ومذهب المبرد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه، لأنهم منعوا سراويل من الصرف، وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح(٦٣)"

ومهما يكن من أمر، فإن هناك من رأى أن سراويل جمع مفرده سروالة مستشهدا بقول الشاعر : عليه من اللؤم سروالة ، وهذا مردود قوله بأن هذا مصنوع لا حجة فيه، كما أن رأي الأخفش – وهو صاحب الزعمة– بجواز صرفه؛ لأنه سمع من العرب من يقول: سروالة وأيضا يرد هذا القول أمران: أحدهما أن سروالة لغة في سراويل؛ لأنها بمعناه فليس جمعًا لها كما ذكره في شرح الكافية، والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام، وهو ما يرتئيه البحث، مؤيدا في ذلك ما رآه سيبويه وابن مالك وابن عقيل والسيوطي(٦٤) وغيرهم من النحاة، وهذا هو الإجماع .

المبحث السادس : (باب الإضافة ، مسألة (لفظ لبي بين المثنى والمقصور)

يقول ابن مالك :

وبعضُ ما يُضافُ حتمًا امتَنَعْ ... إيلاؤُهُ اسمًا ظاهرًا حيثُ وَقَعْ

كوَحْدَ لَبَّيْ ودَوَالَيْ سَعْدَى ... وشذَّ إيلاءُ يَدَىْ لِلَبَّيْ

وقد عقّب على ذلك ابن عقيل بقوله :

من اللازم للإضافة لفظا مالا يضاف إلا إلى المضمر وهو المراد هنا نحو وحدك أي منفردا ولبيك أي إقامة على إجابتك بعد إقامة .. وشذ إضافة لبى إلى ضمير الغيبة ومنه قوله:

إنَّك لو دَعوتني ودُوني ... زوْراء ذات مُتْرع بَيُونِ ...

لقُلتُ لبَّيه لمن يَدعوني(٦٥)

وشذ إضافة لبى إلى الظاهر، كذا ذكر المصنفُ ويُفهم من كلام سيبويه أن ذلك غيرُ شاذٍّ في لبَّى وسُعدى، ومذهب

(٦٠) شرح شافية ابن الحاجب ١ / ٣٦٩.

(٦١) انظر في ذلك شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٨٢ وأيضا انظر همع الهوامع ١/ ٩٦ .

(٦٢) الأصول في النحو لابن السراج ٢ / ٨٨ .

(٦٣) شرح الأشموني ٣/ ١٥١.

(٦٤ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) . تحقيق عبد الحميد هنداوي ، نشر المكتبة التوفيقية، مصر ١/ ٩٤ .)

(٦٥) الشاهد من شواهد: التصريح: ٢/ ٣٨، والأشموني: ٦١٤/ ٢/ ٣١٣، وابن عقيل: ٢٢٤/ ٣/ ٥٢، والهمع: ١/ ١٩٠، واللسان: "لبب" "بين" وفيه "منزع بدل مترع" وهو فيها بلا نسبة ، وقد نسبه صاحب أوضح المسالك لأعرابي من بني أسد ٣ / ١٠٢ .

سيبويه أن لبَّيْكَ وما ذُكر بعدَه مُثنى ،.. وأن تثنيته المقصود بها التكثير فهو على هذا ملحق بالمثنى، كقوله تعالى: "ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ" سورة الملك من الآية ٤.

ومذهب يونس أنه ليس بمثنى وأن أصله لبى وأنه مقصور قلبت ألفه ياء مع المضمر كما قلبت ألف لدى وعلى مع الضمير في لديه وعليه.

ورد عليه سيبويه بأنه لو كان الأمر كما ذكر لم تنقلب ألفه مع الظاهر ياء

كما لا تنقلب ألف لدى وعلى فكما تقول على زيد ولدى زيد كذلك كان ينبغي أن يقال لبى زيد لكنهم لما أضافوه إلى الظاهر قلبوا الألف ياء فقالوا:

فلبى يدى مسور

فدل ذلك على أنه مثنى وليس بمقصور كما زعم يونس " (٦٦).

هذا وقد ذكر سيبويه في المنصوبات تعقيبا على الشاهد :

" (دعوتُ لِما نابني مِسْوَراً فَلَبَّى يَدَيْ مِسْوَرٍ) (٦٧)

قائلا :

الشاهد فيه أن قوله (لبي) تثنيه لب، وهو شاهد على أن (لبيك) تثنيه، وليس كما زعم يونس أن (لبيك) أصلها لبا، وأن الألف زائدة فيها على (لب) مثل جرا، وأن الألف انقلبت ياء لما اتصلت بالضمير، كما انقلبت الألف في (عليك). ولو كانت الألف لغير التثنية لم تنقلب مع الظاهر، كما أن ألف (على) لا تنقلب في قولك: على زيد مال.

وقد انقلبتْ الألفُ مع (يدي) – وهو ظاهر – ياء، فعلمنا أن الألف للتثنية"(٦٨)

وقد نُسبَ للخليلِ زعْمَهُ " أنها تثنية بمنزلة حواليك لأنَّا سمعناهم يقولون: حَنانٌ. وبعضُ العرب يقول: " لَبَّ " فيُجريه مُجرى أَمْسِ وغاقٍ، ولكنّ موضعَه نصبٌ. وحَوالَيْكَ بمنزلة حَنانَيْكَ.

ولستَ تحتاج فى هذا الباب إلى أن تُفْرِدَ، لأنَّك إذا أَظهرت الاسمَ تَبَيَّن أنه ليس بمنزلة عَلَيْكَ وإِلَيْكَ؛ لأنك " لا " تقول: لَبَّى زيدٍ وسَعْدَى زيدٍ.

وقد قالوا: حَوالَكَ " فأَفردوا "، كما قالوا: حَنانٌ "(٦٩).

ويرى المرادي أن لبّى تضاف إلى الظاهر تقول: لبى زيد وسعدى عمرو، وإلى ضمير الغائب: لبيه، ودعوى الشذوذ فيهما باطلة"(٧٠).

واعتبر أن " لبى ودوالى وسعدى" فهي مصادر مثناة تلزم الإضافة إلى "المضمر" ، فتقول: لبيك وسعديك ودواليك ونحوها: حنانيك وهذاذيك وحجازيك وحذاريك، وأن الناصب لهذه المصادر واجب الإضمار، ويقدر في غير

(٦٦) شرح ابن عقيل ٣ / ٥٢ وما بعدها، وراجع أيضا شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٣١ . .

(٦٧) كان هذا الشاعر قد استعان برجل اسمه مسور في دفع غرامة مالية؛ فأعانه. وهو من شواهد: التصريح: ٢/ ٣٨، والأشموني: ٦١٣/ ٢/ ٣١٢، وابن عقيل: ٢٢٥/ ٣/ ٥٣، وسيبويه: ١/ ١٧٦، وشرح المفصل: ١/ ١١٩، والخزانة: ١/ ٢٦٨، ٥٧٨، والهمع: ١/ ١٩٠، واللسان "لبب"، والبيت من أبيات سيبويه التي لم يعرف قائلها، انظر الكتاب ١/ ٣٥٢ .

(٦٨) شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم، ومراجعة طه عبد الرءوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م القاهرة – مصر ١ / ٢٥١.

(٦٩) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٥١ وانظر حاشية الصبان ٢/ ٣٧٨ وما بعدها .

(٧٠) توضيح المقاصد والمسالك ١ / ٢٠٣

لبيك من لفظه والتقدير في لبيك: "أجبت" إجابتك، وكأنه من ألب بالمكان إذا قام به.
يجوز استعمال لبيك وحده، وأما سعديك فلا يستعمل إلا تابعا للبيك(٧١)

ويرى الأزهري أن" لبى زيد" شاذ وخارج عن القياس فلا يصلحان للرد، وقول أبي حيان في الارتشاف: ودعوى الشذوذ فيهما باطلة؛ ضعيف (٧٢).

وقد ذهبَ إلى ما ذهبَ إليه سيبويه من أنَّ لبّى مثنى، وليست اسما مفردا مقصورا كما زعم يونس، وأورد حديث النبي ﷺ القائل فيه : "إذا دعا أحدكم أخاه فقال: لبيك، فلا يقولن: لبى يديك ، وليقل: أجابك الله بما تحب" قاله الشاطبي ، ثم ساق ما قاله سيبويه وفيه "فيه رد على يونس في زعمه أنه" أي: لبى "مفرد وأصله: لبى" بألف بعد الموحدة على وزن فعْلى بسكون العين، "فقلت ألفه ياء لأجل الضمير كما" قلبت "في" "لدى" و"على" لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما: "لديك، و: عليك"، ووجه الرد أن الياء قد وجدت مع الظاهر، ولو كانت ألفه كألف "لدى" و"على" لاتصال الضمير بهما، إذ يقال فيهما: "لديك، و: عليك"، ووجه الردّ من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر، ولو كانت ألفه كألف "لدى" و"على" لم تقلب من الظاهر إذ يقال: "لدى لباب"، و"على زيد" ببقاء الألف على حالها(٧٣).

ويرى الباحثُ ضَعْفَ ما ذهب إليه يونس من زعْمه، وقوة رأي الجمهور المؤيد بالسماع من الحديث الشريف، والشعر العربي .

المبحث السابع : باب الإضافة ، مسألة فتح عين (مع) وتسكينها:

يقول ابن مالك :

وَمَعَ "مَعْ" فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ ... فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ

ويقول ابن عقيل :

"وأما مع فاسم لمكان الاصطحاب أو وقته نحو جلس زيد مع عمرو وجاء زيد مع بكر، والمشهور فيها فتح العين وهي معربة، وفتحتها فتحة إعراب ومن العرب من يسكنها ومنه قوله:

فريشي منكم وهواي معكم وإن كانت زيارتكم لماما"(٧٤).

وزعم سيبويه أن تسكينها ضرورةٌ، وليسَ كذلكَ بل هو لغةُ ربيعةَ، وهي عندهم مبنيةٌ على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرفٌ، وادَّعى النَّحاسُ الإجماعَ على ذلك، وهو فاسد؛ فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم"(٧٥).

دراسة المسألة :

لقد ساق سيبويه سؤاله للخليل عن (مع) تحت ما أسماه: بناء (مع) على السكون – ضرورة؛ حيث قال : (وسألت الخليل عن (مَعَكم): و (معَ) لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضاف إليها ك (جميع) ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معاً وذهبا معاً، وقد ذهب معه ومن معَه). يريد أنها أعربت، وهي ظرف مبهم، والظروف المبهمة تبنى، فزعم أنها إنما نصبت وأعربت لأنها قد استعملت مفردة ومضافة. فجعلوها ك (أمام وقدّام) وما أشبههما من الظروف المعربة، ونظيرها

(٧١) توضيح المقاصد ٢/ ٨٠٠ .

(٧٢) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٦٩٦ .

(٧٣) شرح التصريح ١ / ٦٩٨ وانظر أيضا شرح التسهيل ١/ ١٤٧ .

(٧٤) من الوافر نسب للراعي في كتاب سيبويه ٢/ ٤٥ ، البيت لجرير في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩١؛وبلا نسبة في الجني الداني ص٣٠٦؛ وشرح ابن عقيل ص٣٩٥؛ ولسان العرب ٨/ ٣٤١ .

(٧٥) شرح ابن عقيل ٣/ ٧٠ .

(أيّهم) حين أعربت وهي مبهمة وهي أخت (مَن وما) وإنما أعربت لأنها تستعمل مضافة ومفردة، فصارت أقوى من أخواتها وأقرب إلى الأسماء المتمكنة، فأعربت(٧٦).

ثم أردف سيبويه قوله هو : (قال الشاعر فجعلها ك (هل) حين اضطر). قال جرير:

فريشي منكُم وهوايَ مَعْكُمْ

... وإنْ كانت زيارتكمْ لِماما(٧٧)

هذا ، ومن ادّعى حرفيتها هما أبو علي الفارسي؛ وابن يعيش وهما هنا صاحبا الزعمة وإنما حكما عليها بحرفيتها لأنها على حرفين(٧٨).

يقول ابن يعيش : "وربّما ذُهب بها مذهبَ الحرف، فسُكّن آخِرُها"

يقول ابن مالك : وحكى سيبويه عن العرب: "ذهب مِن معه"(٧٩).

ومثل ما حكاه سيبويه قراءة بعض القراء: "هذا ذكرٌ مِنْ معي، وذكرٌ مِنْ قبلي" الأنبياء ٢٤.

وقال الشاعر:

فريشي منكم وهواي معَكُم ... وإن كانت زيارتُكم لِماما

[فجعلها ك"هل" حين اضطر].

وزعم بعض النحويين أنها حرف إذا سكنت. وليس بصحيح(٨٠).

ويرى صاحب درّة الغواص أن في مع لغتين، أفصحهما فتح الْعين مِنْهَا(٨١)

مما سبق يمكننا أن نقول إن (مع)

لها حالان: الأول: أن تكون ساكنة العين "وهي لغة ربيعة وغنم. يبنونها على السكون قبل متحرك، ويكسرون قبل ساكن"(٨٢). ولم يحفظ سيبويه أن السكون فيها لغة، فجعله من ضرورات الشعر. قال: وقد جعلها الشاعر ك (هل) ، حين اضطر، فقال:

وريشي منكم، وهواي معكم

... وإن كانت زيارتكم لماما

واختلف في مع الساكنة العين، فقيل: هي حرف جر. وزعم أبو جعفر النحاس أن الإجماع منعقد على حرفيتها، إذا كانت ساكنة ورأى ابن يعيش حرفيتها. والصحيح أنها اسم، وكلام سيبويه مشعر باسميتها وهو ما يرتئيه البحث . والثاني: أن تكون مفتوحةَ العينِ. وهذا اسمٌ لمكانِ الاصطحابِ، أو وقتُه، على حسبِ ما يليق بالمضاف إليه. وقد سُمِعَ جَرُّها ب مِنْ. حَكى سيبويه: ذَهب مِن معهُ. وقُرِىء " هذا ذِكر مِنْ مَعي "، أي مِن قبلي .

(٧٦) شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٥ .

(٧٧) شرح أبيات سيبويه ٢ / ٢٥٥ .

(٧٨) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٥١ .

(٧٩) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ١٤٣ .

(٨٠) شرح المفصل ٢/ ٩٥١ وراجع أيضا أوضح المسالك ٣/ ١٢٦ وتوضيح المقاصد ٢/ ٨١٦

(٨١) درة الغواص ١/ ٣٤

(٨٢) الجنى الداني في حروف المعاني لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١/ ٣٠٦

المبحث الثامن : (عمل اسم المصدر ، مسألة لفظ (عطاء) مصدر أم اسم مصدر)

يقول ابن مالك :

بفعله المصدرَ ألْحِقْ في العَمَلْ ... مضافًا أو مجرَّدًا أو مَعَ أَلْ

إن كان فعْلٌ معَ أنْ أوْ ما يَحُلْ ... مَحَلَّهُ ولاسْمِ مصدرٍ عَمَلْ

ويقول ابن عقيل شارحا :

أشار بقوله ولاسم مصدر عمل إلى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل والمراد باسم المصدر ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا من بعض ما في فعله دون تعويض كعطاء فإنه مساو لإعطاء معنى ومخالف له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله وهو خال منها لفظا وتقديرا ولم يعوض عنها شيء.

واحْترزَ بذلك مما خَلا من بعضِ ما في فعلهِ لفظًا، ولم يخْلُ منه تقديرا؛ فإنَّه لا يكونَ اسمَ مصدرٍ، بل يكون مصدرا، وذلك نحو: قتال فإنه مصدرُ قاتَلَ، وقد خَلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، ولكن خلا منها لفظا ولم يخلُ منها تقديرا؛ ولذلك نُطق بها في بعض المواضعِ، نحو: قاتل قيتالا وضارب ضيرابا، لكن انقلبت الألف ياءً؛ لكسر ما قبلها.

واحْتُرز بقوله دون تعويضٍ مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا، ولكن عوض عنه شيء؛ فإنه لا يكون اسم مصدر، بل هو مصدر ، وذلك نحو عدة فإنه مصدر وعد، وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا وتقديرا ولكن عوض عنها التاء وزعم ابن المصنف أن عطاء مصدر وأن همزته حذفت تخفيفا ، وهو خلاف ما صرح به غيره من النحويين ومن إعمال اسم المصدر قوله:

أكفرًا بَعْدَ ردِّ الموتِ عنّي ... وبعدَ عطائكَ المائةَ الرِّتَاعَا(٨٣)

(٨٣) شرح ابن عقيل ٢/ ٩٨، والبيت للقطامي ، راجع في ذلك خزانة الأدب ٨/ ١٣٦، ١٣٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٤؛ ولسان العرب ٨/ ١٦٣،وهمع الهوامع ١/ ١٨٨، ٢/ ٩٥. .

دراسة المسألة :

ذكر النحاةُ الفرقَ بين المصدر واسمِهِ أن المصدر يدل على الحدث بنفسه، واسم المصدر يدلُّ على الحدث بواسطة المصدر، فمدلولُ المصدر معنى، ومدلولُ اسم المصدر لفظُ المصدر. وسُمي المصدر مصدرًا؛ لأن فعله صدرَ عنه؛ أي: أُخذ منه، كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه(٨٤)

هذا، واسم المصدر إن كان علَمًا لم يعمل اتفاقا؛ وإن كان ميميا؛ فكالمصدر اتفاقا؛ كقوله :

أظَلُومُ إنَّ مصابَكمْ رَجُلًا(٨٥)

وإن كان غيرهما، لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين(٨٦) .

والشاهد هنا إعمالُ اسمِ المصدرِ (عطاء) عملَ الفعلِ؛ فأضيف اسم المصدر إلى فاعله كاف الخطاب، ونصب المفعولُ به المائة؛ وحكمُ إعمال اسم المصدر في هذه الحالِ قليل، وقد استشهد به الكوفيون والبغداديون على جواز عملِ اسم المصدر، " ونظيره قول الشاعر:

قالوا: كلامك هندًا وهي مصْغِيةٍ ... يَشْفيكَ قلتُ: صحيحٌ ذاك لو كانا"(٨٧)

(٨٤) شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٩١

(٨٥)هذا صدر بيت وعجزه قوله: أهدى السلام تحية ظلم ، وبعد الشاهد قوله: أقصيته وأراد سلمكم ... فليهنه إذ جاءك السلم ، والشاهد من شواهد: التصريح: ٢ ٦٤، والأشموني: ٦٨٤/ ٢/ ٣٣٦، وأمالي ابن الشجري، والهمع: ٢/ ٩٤، وقد نسبه الحريري في درة الغواص إلى العرجي ١/ ٨٧ .

(٨٦) أوضح المسالك ٣ / ١٧٠ .

(٨٧) أوضح المسالك ٣/ ١٧٠، بيت من البسيط، ولم يعرف قائله، وفي (ب) و (ج) لم يذكر البيت بتمامه.

وقد استشهد به في شرح الأشموني ٢٨٨/٢. وقد ذكر (يشفيك) بدل: (يكفيك) . .

وفي معرض تعريفه للمصدر أورد ابن هشام الفارق بينه وبين اسم المصدر، فقال : واحترزت بِقَوْلِي الْجَارِي على الْفِعْل من اسْم الْمصدر فَإِنَّهُ وَإِن كَانَ اسْما دَالا على الْحَدث لكنه لَا يجرى على الْفِعْل، وَذَلِكَ نَحْو قَوْلك أَعْطَيْت عَطاء فان الَّذِي يجْرِي على أَعْطَيْت إِنَّمَا هُوَ إِعْطَاء لِأَنَّهُ مستوف لحروف، وَكَذَا اغْتَسَلت غسلا بِخِلَاف اغْتسل اغتسالا "(٨٨)

ومن هنا فقد استبعد ابن هشام كونَ لفظِ عطاء مصدرا؛ لأنه لم يتوفر فيه شرط جريانه على الفعل، ولم يستوف حروفه، كما في كلمة إعطاء التي استوفتْ، وذلك على عكسِ ما زعم ابن المصنف من أن عطاء مصدر.

ومن النحاة من يرى أن عملَ اسمِ المصدرِ شاذٌّ، فضلا عن كونه قليلا كما وصفه ابن مالك، وقال الصيمري : إعماله شاذ، وقد أشار الناظم إلى قلته بتنكير "عمل"(٨٩).

أما عن سبب أنه لم يعمل عند البصريين"؛ لأن أصلَ وضْعِهِ لغيرِ المصدر؛ فـ: الغُسل موضوعٌ لما يغتسل به، والوضوء لما يتوضأ به، ثم استعمل في الحدث، "ويعمل عند الكوفيين والبغداديين"؛ لأنه الآن دال على الحدث(٩٠).

وقد عدّ صاحب دليل الطالبين كلمة عطاء من أسماء المصادر، في معرض تعريفه لاسم المصدر؛ إذ إنه "ساوى المصدر في الدلالة وخالفه بخلوّه عن بعض ما في فعله "(٩١).

وصفوة القول : أن الباحث يرى أن عطاء اسم مصدر وليست مصدرا، لأنه أصل وضعه لغير المصدر ولأنه خالف مصدره بخلوّه عن بعض ما في فعله؛ فالعطاء اسم من أعطَيْت، يضاف لذلك ما نعرفه من السماع ففي التنزيل " وما كان عَطَاءُ رِبّك مَحظُوراً " وألِفه منقلبة عن واو لأنه من العَطْو أي التَّناولُ اسمٌ وليس بمصدر فأما قوله: أَكُفْرا بعْدَ رَدِّ الموتِ عَني ... وبَعْدَ عطائِكَ المِائةَ الرِّتاعَا

فعلى أنه وضَعَ الاسمَ موضِعَ المصدر.

الخاتمة

وفيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، وكانت هي :

١- ورد في شرح ابن عقيل على الألفية ثماني زعمات صرفية، نسب ابن عقيل بعضها لقائلها، والبعض الآخر سكت عنه ، وقد تم نسبة الزعمات التي سكت عنها ابن عقيل لأصحابها.

٢- لم يجرح ابن عقيل من خالفه الرأي من أصحاب الزعمات، اللهم إلا ما كان من وصف الرأي بفساده، أو أنه غير سديد

٣- دار معنى الزعم في بحثنا هذا وفي مراد ابن عقيل حول معنيين اثنين، هما الزعم بمعنى القول، والزعم بمعنى الظن والاعتقاد .

(٨٨) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، نشر الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا ١/ ٤٩٢

(٨٩) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢ / ٢٠٧ .

(٩٠) شرح التصريح ٢/ ٧ ، وراجع شرح التسهيل ٣ / ١٢٢

(٩١) دليل الطالبين لكلام النحويين لمرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت ١٠٣٣هـ) ، نشر إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م ، الكويت ١/ ٧٩ .

٤- ينوب فعيل عن مفعول في الدلالة على معناه، وزعم ابن عصفور وأبو حيّان أن فعيل تنوب عن مفعول في عملها، غير أنهما لم يشيرا إلى أن الأمر مقيس في نيابة فعيل عن مفعول في دلالتها واكتفيا بالحديث عن نيابتها عملا فيما بعدها .

٥- يرى الباحث أن البصريين في ذلك خالفوا أصلهم في القياس على الكثير وترك القليل، وذلك في مسائل متعددة من مسائل النحو. فنراهم تارة يمتنعون عن القياس على الكثير وتارة يقيسون على المثال الواحد، ومن ذلك أيضا اعترافهم بأن "فعيل" بمعنى مفعول كثير في لسان العرب وقولهم: إنه مع كثرته لم يقس عليه بإجماع.

٦- اختلف في إعراب (حبذا) ، فذهب أبو علي الفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف أن (حبّ) فعل و(ذا) فاعلها وزعم الأخير أن هذا مذهب سيبويه وأن من نقل عنه غيره؛ فقد أخطأ عليه.

٧- اختلف النحاة في هل يقاس على (مثنى وثلاث) سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع ومتسع "على ثلاثة مذاهب، أحدها : لا، وعليه البصريون؛ لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب، والثاني : نعم، وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه، والثالث : يقاس على ما سمع من فُعال لكثرته دون مَفْعَل لقلته(٩٢)"

٨- هناك من رأى أن سراويل جمع مفرده سروالة مستشهدا بقول الشاعر : عليه من اللؤم سروالة ، وهذا مردود قوله بأن هذا مصنوع لا حجة فيه، كما أن رأي الأخفش جواز صرفه؛ لأنه سمع من العرب من يقول: سروالة .

٩- ضعف ما ذهب إليه يونس من زعمه أن (لبى) ليست بمثنى، وأنها اسم مقصور، وقوة رأي الجمهور المؤيد بالسماع من الحديث الشريف، والشعر العربي .

١٠- لفظ (عطاء) اسم مصدر وليست مصدرا، لأن أصل وضعه لغير المصدر ولأنه خالف مصدره بخلوّه عن بعض ما في فعله .

١١- هناك من ادّعى حرفية (مع) وهما أبو علي الفارسي؛ وابن يعيش ، وإنما حكما عليها بحرفيتها لأنها على حرفين .

(٩٢) همع الهوامع ١ / ٩٩ .

ثبَت بمصادر البحث ومراجعه

القرآن الكريم .

الأصول في النحو لابن السراج، أبي بكر مُحَمَّد بن السرى بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق عبد الحسين افتلي، نشر مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت.

الأمالي لأبي علي القالي، إسماعيل بن القاسم بن عيذون بن هارون بن عيسى بن مُحَمَّد بن سلمان (ت ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: مُحَمَّد عبد الجواد الأصمعي، الطبعة: الثانية، ١٣٤٤ هـ = ١٩٢٦م ، الناشر: دار الكتب المصرية.

الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لعبد الرحمن بن مُحَمَّد بن عبد الله الأنصاري أبي البركات كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤م ، نشر المكتبة العصرية.

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد،

جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق يوسف الشيخ مُحَمَّد البقاعي، نشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

البحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر ، الطبعة الثامنة ٢٠٠٣ نشر عالم الكتب .

توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، أبي مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت ٥٤٩ هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨ م ، نشر دار الفكر العربي.

الجنى الداني في حروف المعاني لأبي مُحَمَّد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة –الأستاذ مُحَمَّد نديم فاضل ، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ = ١٩٩٢ م، نشر دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان .

حاشية الخضري على ابن عقيل ـ دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي .

النحو الوافي عباس حسن (١٣٩٨ هـ) ، الطبعة الخامسة عشرة، نشر دار المعارف.

حاشية الصبان على شرح الأشموني ، مُحَمَّد علي الصبان ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ومعه شرح شواهد العيني ، المكتبة التوفيقية .

حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، أبي العرفان مُحَمَّد بن علي الصبّان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) ، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧ م، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان .

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م ، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة .

درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي بن مُحَمَّد بن عثمان، أبي مُحَمَّد الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، تحقيق عرفات مطرجي ، الطبعة الأولى، ١٤١٨=١٩٩٩ هـ. ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت

دليل الطالبين لكلام النحويين لمرعي بن يوسف بن أبى بكر بن أحمد الكرمى المقدسي الحنبلى (ت ١٠٣٣هـ) ، نشر إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية١٤٣٠ هـ = ٢٠٠٩ م ، الكويت .

شرح ابن عقيل ، قاض القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، دار مصر للطباعة ، ط ٢٠ سنة ١٤٠٠ = ١٩٨٠م.

شرح ابن عقيل ٣/ ١٧٠ ، وانظر أيضا شرح الكافية الشافية لابن مالك، مُحَمَّد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى، نشر جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة .

شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو مُحَمَّد السيرافي (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور مُحَمَّد علي الريح هاشم، ومراجعة طه عبد الرءوف سعد، نشر مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م القاهرة — مصر.

شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة.

شرح الأشموني لألفية ابن مالك، علي بن مُحَمَّد بن عيسى، أبي الحسن، نور الدين الأشموني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨م، نشر دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان .

شرح التسهيل لابن مالك ، مُحَمَّد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور مُحَمَّد بدوي المختون، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م ، نشر هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان .

شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن مُحَمَّد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م، نشر دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان .

شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .

شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، الطبعة الأولى، نشر جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة .

شرح المفصل لابن يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُحَمَّد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب ، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

شرح المفصل للزمخشري، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا مُحَمَّد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠١ م ، نشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان .

شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت ١٠٩٣هـ)، لمحمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، نجم الدين (المتوفى: ٦٨٦هـ) تحقيق وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة مُحَمَّد نور الحسن، ومُحَمَّد الزفزاف ، ومُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، نشر دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ١٣٩٥ هـ = ١٩٧٥.

شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو مُحَمَّد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، نشر الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية لأبي النصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣ هـ) ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ = ١٩٧٨ م دار العلم للملايين، بيروت .

علل النحو ، لمحمد بن عبد الله بن العباس، ألي الحسن بن بن الوراق ت (٣٨١ هـ) ، تحقيق محمود جاسم مُحَمَّد الدرويش، الطبعة الأولى ١٩٩٩م = ١٤٤٠ هـ ، نشر مكتبة الرشد ، الرياض ، السعودية.

القاموس المحيط؛ المؤلف: مجد الدين أبو طاهر مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: مُحَمَّد نعيم العرقسُوسي، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان .

كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي ، نشر دار ومكتبة الهلال.

الكتاب لسيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق عبد السلام مُحَمَّد هارون، الطبعة الثالثة، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة ، عام ١٩٨٨م.

الكليات لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الجنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش، ومُحَمَّد المصري، نشر دار الرسالة، بيروت .

اللباب في علل الإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق عبد الله النبهان، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م ، نشر دار الفكر، دمشق .

اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق عبد الإله النبهان، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٥ م، نشر دار الفكر، دمشق .

لسان العرب مُحَمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ ، نشر دار صادر – بيروت ما دة زعم.

اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، مُحَمَّد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجدامي، أبي عبد الله شمس الدين المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠ هـ) ، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤م ، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة.

اللمع لابن جني ، أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق فائز فارس، نشر دار الكتب الثقافية، الكويت ١/ ١٤٣ ، وانظر أيضا كتاب المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، الطبعة الأولى ١٩٥٤ م ، نشر دار إحياء التراث القديم.

المدارس النحوية، شوقي ضيف (ت ١٤٢٦ هـ)، نشر دار المعارف .

معجم اللغة العربية المعاصرة، للدكتور أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل ، الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ = ٢٠٠٨ م ، نشر عالم الكتب .

المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة للدكتور مُحَمَّد سالم محيسن، دار الجيل ، بيروت، لبنان، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ = ١٩٩٨م.

المقتضب للمبرد ، مُحَمَّد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبي العباس ، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق مُحَمَّد عبد الخالق عظيمة، نشر عالم الكتب، بيروت .

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (شرح النووي على مسلم) المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى ابن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت - الطبعة: الثانية، ١٣٩٢ .

النشر في القراءات العشر لشمس الدين أبي الخير بن الجزري مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن بوسف (ت ٨٣٣هـ) تحقيق علي مُحَمَّد الصباع (ت ١٣٨٠ هـ).

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية .

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) . تحقيق عبد الحميد هنداوي ، نشر المكتبة التوفيقية، مصر..

(morphological allegations in light explain Ibn Aqil to Alfiya)

Dr. Hamada Abdul Ilah Hamid

Abstract

Going research on the morphological allegations made to explain Ibn Aqil (MDGs), the longer this explanation is the most famous, the most prevalent of other explanations, it took Find it upon himself to study these morphological allegations made in the commentary, study and descriptive analytical documentary, noting the start intended claiming here, and the owner of each claim, and the position of Ibn 'Aqeel from this view, and his argument in it, then explains Find the views of scientists in those Azaamh, retracing their argument, discussing them, in favor of what for to search the efficacy of his mind and the strength of his argument, came Search in the introduction, showed the research plan and previous studies, and the accountability, and pave, and the Ozjat definition of linguistic meanings of the word (allegedly) In order to Ibn 'Aqeel including leg claimed in his commentary, and eight sections, then the finale, Modon by the findings of the researcher of results, proven sources and references

Key words: claims, allegations, explaining, Ibn Aqeel, Alfiya, Abvien